

تقرير آفاق الاقتصاد العربي

الإصدار الثالث عشر - أبريل 2021

تقرير دوري يصدر عن صندوق النقد العربي يستهدف دعم متخذي القرار وصناع السياسات الاقتصادية في الدول العربية وإمدادهم بنظرة تحليلية واستشرافية لملامح الأداء الاقتصادي. يستفيد التقرير في بعض جوانبه من التحليل الاقتصادي وتوقعات المختصين في كل من البنوك المركزية ووزارات المالية وغيرها من الجهات الرسمية الأخرى في الدول العربية.

النمو الاقتصادي

تأثر الاقتصاد السعودي خلال عام 2020 بالتداعيات الناتجة عن جائحة فيروس كورونا، إلا أن التدابير التحفيزية العديدة التي تم تبنيها لا سيما على صعيد السياستين النقدية والمالية ساهمت في التخفيف من حدة الركود الاقتصادي المُسجل خلال العام الماضي والذي بلغت نسبته 4.1 في المائة في ظل تراجع مستويات الناتج المحلي الإجمالي نتيجة الجائحة لاسيما خلال الربع الثاني الذي شهد انكماشاً اقتصادياً بنسبة 7 في المائة على أساس سنوي.

جاء هذا الانكماش في ظل التراجع المسجل في مستويات ناتج القطاع النفطي بما يعكس الانخفاض الذي شهده إنتاج النفط الخام العام الماضي سواء نتيجة تباطؤ الطلب العالمي أو بسبب التزام المملكة باتفاق "أوبك+" وما تبعه من تخفيضات في كميات الإنتاج اليومي من النفط التي تراجعت العام الماضي لتسجل 9.21 مليون برميل يومياً في عام 2020 مقابل 9.80 مليون برميل يومياً في عام 2019 بنسبة تراجع بلغت 6.12 في المائة (1).

من جانب آخر، تأثر ناتج القطاع غير النفطي العام الماضي بظروف الإغلاق الكلي والجزئي التي أدت إلى انخفاض كبير لناتج العديد من القطاعات الاقتصادية المهمة على رأسها قطاعي الصناعة والخدمات.

كانت السعودية من أوائل الدول التي اتخذت تدابير حاسمة لمواجهة وباء كوفيد-19 والتخفيف من آثاره الاقتصادية، ووضعت على قمة أولوياتها حماية المواطنين والمقيمين فيها، إضافة إلى التخفيف من الآثار الاقتصادية على القطاع الخاص، لذلك جاءت الإجراءات المالية لدعم هذه الأولويات فقد تم تخصيص حزم دعم مالي من وزارة المالية بقيمة 218 مليار ريال، والبنك المركزي السعودي بقيمة 130 مليار ريال (2).

رغم ظروف عدم اليقين بشأن تطورات الاقتصاد العالمي واحتمالات تكرار موجات جديدة من الوباء، إلا أن الأسواق تشهد تحسناً ملحوظاً، كما أن عودة التعافي التدريجي لأسواق النفط سوف يعزز من تعافي الاقتصاد السعودي. بالنظر إلى التطورات الأخيرة التي تتعلق باكتشاف لقاحات لفيروس كورونا، ومع الأخذ في الاعتبار توقعات الأداء الاقتصادي العالمي، من المتوقع استمرار تعافي الاقتصاد السعودي خلال النصف الأول من عام 2021 بدعم من استمرار بعض برامج التحفيز الاقتصادي وهو ما سيساعد إضافة إلى عدد من العوامل الأخرى على التلاشي التدريجي لحالة عدم اليقين ويساهم في استئناف العمرة وموسم الحج. كما يتوقع أن يجد الأداء الاقتصادي دعماً مهماً من استمرار المملكة في العمل على تنفيذ المشروعات الاقتصادية المهمة في سياق "رؤية المملكة العربية السعودية 2030"، ومن الدور المهم الذي يلعبه صندوق الاستثمارات العامة على صعيد تعزيز التنوع الاقتصادي.

أما بالنسبة لعام 2022، فمن المتوقع تحقيق المملكة لمعدلات نمو إيجابية في ظل الاستقرار المتوقع للأداء الاقتصادي العالمي، وتعافي الأسواق العالمية للنفط، وزيادة مساهمة بعض القطاعات الاقتصادية غير النفطية مثل قطاع السياحة والصناعة في نمو الناتج المحلي الإجمالي وهو ما سينعكس إيجاباً على معدلات التوظيف للسعوديين، يترافق مع ذلك زيادة في مشاركة الإناث في سوق العمل السعودي في ظل المبادرات المختلفة التي يتم تنفيذها في هذا السياق.

إضافة إلى ما سبق، سيشهد الاقتصاد السعودي دعماً نتيجة الدور الإيجابي للصناديق التنموية وصندوق الاستثمارات العامة الذي سعى لبناء محفظة استثمارية متنوعة محلية ودولية تساهم في تعزيز قوة الاقتصاد السعودي وتنويعه، وعمل الصندوق على تأسيس أكثر من 20 شركة جديدة تعمل في العديد من القطاعات المحلية الواعدة، مثل الترفيه والسياحة، والصناعات العسكرية، وتمويل الشركات الناشئة. إضافة إلى برامج التخصيص والاستمرار في دعم مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص على المستويين المحلي والدولي.

من جانب آخر، من المتوقع أن تواصل السياسات النقدية والمالية التيسيرية التي تتبناها المملكة منذ عام 2020 دعمها للنشاط الاقتصادي خلال أفق التوقع من خلال دورها في توفير السيولة لحفز الاقراض المحلي لاسيما ذلك الموجه إلى القطاع الخاص، وكذلك التركيز على إصلاحات المالية العامة الهادفة إلى تنويع مصادر الإيرادات العامة وضمان

¹ OPEC, (2021). "Monthly Oil Market Report", Mar.

² البنك المركزي السعودي، ووزارة المالية، السعودية، (2021). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، أبريل.

تقرير آفاق الاقتصاد العربي – أبريل 2021

تقارير آفاق قطرية: السعودية

استدامها لتوفير موارد مالية تخصص لتقوية جانب الطلب الكلي والعمل على ترشيد الانفاق العام وزيادة مستويات كفاءته ودوره في تقوية مسارات التعافي الاقتصادي.

في ضوء التطورات المحلية والدولية، تشير التقديرات الأولية إلى توقع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 3.2 في المائة في عام 2021، و3.4 في المائة في عام 2022⁽³⁾.

رغم ذلك تبقى بعض التحديات فيما يتعلق بمسارات النمو المتوقعة لاسيما في حال استمرار تداعيات الأزمة عام 2021، وهو ما يُمكن أن يؤدي إلى مراجعة التقديرات في ضوء بعض المخاطر المحتملة على الاقتصاد المحلي والعالمي مثل معاودة معدلات الإصابة بالفيروس اتجاهها نحو الارتفاع مما يستدعي الإغلاق التام للأنشطة الاقتصادية وعودة إجراءات الحظر الجزئي أو الكلي مرة أخرى. سيكون لذلك تداعيات على توقعات نمو الاستهلاك الخاص، والإنتاج الصناعي، وكذلك على سلاسل الإمداد العالمية للموارد الأولية (مدخلات الإنتاج)، بالإضافة إلى احتمالية تأخر استجابة الاستثمارات الخاصة والأجنبية احترازاً من تداعيات الأزمة⁽⁴⁾.

اتجاهات تطور الأسعار المحلية

كان لوباء كوفيد-19 وما تبعه من إجراءات احترازية تأثيرات متباينة على الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال عام 2020 نتيجة تراجع مستويات الطلب الكلي بما يعكس تأثر النشاط الاقتصادي بسبب تطبيق الإجراءات الاحترازية للجائحة، علاوة على تأثر سلاسل الامدادات في بداية انتشار الجائحة. من جانب آخر، شهد عام 2020 مجموعة من العوامل التضخمية من أهمها زيادة نسبة ضريبة القيمة المضافة بدءاً من شهر يوليو لتصل إلى مستوى 15 في المائة وذلك بدلاً من المستوى المطبق قبل انتشار الجائحة البالغ 5 بالمائة.

كمحصلة لتلك التطورات، ارتفع المستوى العام للأسعار بنسبة 3.4 بالمائة خلال عام 2020، مقارنة بالمتوسط السنوي المسجل في عام 2019، بما يُعزى إلى حد كبير إلى زيادة أسعار الأغذية والمشروبات، والنقل⁽⁵⁾.

كما تجدر الإشارة إلى أن مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك لشهر يناير 2021 قد ارتفع بنحو بنسبة 5.7 في المائة مقارنة بالشهر المناظر من العام الماضي، وهو أعلى من المستوى المحقق بالشهر السابق (ديسمبر 2020) حيث بلغ نحو 5.3 بالمائة. كما يلاحظ أن مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك لا يزال يعكس أثر زيادة ضريبة القيمة المضافة سالفة الإشارة التي بدأ تطبيقها في شهر يوليو 2020.

فيما يتعلق بالتوقعات خلال عامي 2021 و2022، من المتوقع أن يواصل المستوى العام للأسعار الارتفاع خلال النصف الأول من عام 2021، نتيجة العودة التدريجية للأنشطة الاقتصادية، وتوقع تلاشي أثر الإجراءات الاحترازية المتبعة، الأمر الذي سيعزز جانب الطلب الاستهلاكي. إضافة إلى توقع استمرار أثر الزيادة التي شهدتها ضريبة القيمة المضافة حتى نهاية النصف الأول من عام 2021. في ضوء ذلك من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم في السعودية حوالي 2.9 بالمائة خلال عام 2021، ونحو 2.0 في المائة عام 2022.

التطورات النقدية والمصرفية

ساهمت تداعيات جائحة كورونا في انخفاض مستوى التدفقات النقدية للقطاع الخاص، نتيجة لانخفاض الطلب الاستهلاكي على السلع والخدمات بدرجات متفاوتة بسبب الإجراءات الاحترازية وارتفاع مستويات عدم اليقين. قام

³ البنك المركزي السعودي، ووزارة المالية، السعودية، (2021). المرجع السابق.

⁴ وزارة المالية، السعودية، (2021). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، أبريل.

⁵ الهيئة العامة للإحصاء، (2020)، السعودية "الرقم القياسي لأسعار المستهلك"، ديسمبر.

تقرير آفاق الاقتصاد العربي – أبريل 2021

تقارير آفاق قطرية: السعودية

البنك المركزي السعودي منذ ظهور وباء كوفيد-19 بتبني عدة إجراءات استهدفت المحافظة على الاستقرار الاقتصادي وتخفيف الآثار المترتبة على تطورات الجائحة.

استناداً إلى ما سبق، سجلت المملكة معدلات نمو مريحة للسيولة المحلية نتيجة لتدخلات البنك المركزي لتعزيز مستويات السيولة وإدارتها باستخدام أدوات السياسة النقدية متى ما دعت الحاجة. بناءً عليه، نما المعروض النقدي بمفهومه الواسع (M3) بنسبة 8.3 في المائة في عام 2020 مقارنة بالمستوى المسجل في عام 2019. فيما يخص الودائع المصرفية، فقد شهدت ارتفاعاً سنوياً بنحو 8.2 في المائة، في حين نمت مطلوبات القطاع المصارف التجارية من القطاعين العام والخاص بنسبة 14.4 في المائة في عام 2020 لتصل إلى 2279.9 مليار ريال تشكل من بينها المطلوبات على القطاع الخاص نحو 77.3 في المائة⁽⁶⁾.

في ظل الظروف الراهنة، ومع الأخذ بعين الاعتبار التطورات الإيجابية لتطوير لقاح كوفيد-19، من المتوقع استقرار الأوضاع النقدية في المملكة خلال عامي 2021 و2022 خصوصاً في ظل الاحتواء التدريجي لانتشار الجائحة في المملكة. يأتي ذلك نتيجة لجهود الحكومة والبنك المركزي السعودي في توفير برامج تحفيز القطاع الخاص لدعم التعافي الاقتصادي لكافة الأنشطة الاقتصادية في المملكة. أما بالنسبة لأسعار الصرف، فقد شهدت استقراراً عند المستوى المستهدف، ومن المتوقع أن تستمر في الاستقرار خلال الفترة القادمة بناءً على التطورات الإيجابية التي لوحظت مؤخراً.

التطورات المالية

تأثرت أوضاع المالية العامة في بالتداعيات الناتجة عن وباء كوفيد-19 على صعيد جانبي الموازنة العامة حيث شهدت الإيرادات لا سيما النفطية منها تراجعاً لتغطي ما يقل عن 84 في المائة فقط من جانب واحد من جوانب النفقات العامة ممثلاً في تعويضات العاملين، إلا أن التحسن المسجل على صعيد الإيرادات غير النفطية قد ساهم في تعويض جانب كبير من هذا التراجع من جهة، كما مكن الحكومة من جهة أخرى من تبني سياسات تحفيزية لمواجهة التداعيات الناتجة عن الجائحة⁽⁷⁾. كمحصلة للتطورات الناتجة عن الجائحة سجل مستوى الإيرادات العامة تراجعاً بنسبة تقارب 17 في المائة، في حين سجلت النفقات العامة ارتفاعاً محدوداً بنسبة 1 في المائة في ظل الالتزام بسقف الإنفاق المحدد في الموازنة. بالتالي بلغ العجز المسجل في الموازنة العامة في عام 2020 نحو 298 مليار ريال بما يمثل 12 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

رغم الظروف الاستثنائية التي مر بها العالم خلال أزمة كوفيد-19 وتبعاتها التي لاتزال تعاني منها الاقتصادات العالمية وحالة عدم اليقين من حدوث موجة ثانية، تُظهر ميزانية عام 2021 وتقديرات المدى المتوسط نظرة أكثر تفاؤلاً، وتؤكد على توفير كافة السبل للتعامل مع الأزمة، واستعادة وتيرة الانطلاقة الاقتصادية، وتدعيم الجانب الاجتماعي والخدمات الأساسية، وتحفيز وتمكين القطاع الخاص، مع الحفاظ على استدامة أوضاع المالية العامة لضمان تحقيق النمو الاقتصادي المستدام على المدى المتوسط والطويل، والاستمرار في جهود تنمية الإيرادات غير النفطية ورفع كفاءة الإنفاق وزيادة مشاركة القطاع الخاص.

تم إعداد الميزانية للعام المالي 2021 وكذلك التقديرات على المدى المتوسط في ضوء سياسات المالية العامة التي تنتهجها المملكة في الاستمرار في الإنفاق على منظومة الدعم والإعانات الاجتماعية والمشاريع التنموية تحت مظلة "رؤية المملكة العربية السعودية 2030" وبحيث يتم التركيز على أولويات الإنفاق مع ضمان مرونة كافية في التعامل مع التغييرات المالية الطارئة خلال عام 2021 حال حدوثها استمراراً للجهود المبذولة في مواجهة الأزمة، كما سيتم

⁶ تقرير التطورات النقدية والمصرفية (2020). "البنك المركزي السعودي"، الربع الرابع.

⁷ وزارة المالية، السعودية، (2021). "بيان الميزانية العامة للدولة للعام المالي 2021".

تقرير آفاق الاقتصاد العربي – أبريل 2021

تقارير آفاق قطرية: السعودية

إتاحة مزيد من الفرص أمام القطاع الخاص لتنفيذ مشاريع البنية التحتية مع مواصلة تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والمالية لتسهيل ممارسة الأعمال وتنمية دور القطاع الخاص. كما تستمر الجهود خلال العام الجاري وعلى المدى المتوسط لرفع كفاءة الإنفاق، وتطوير فاعلية الإنفاق الاجتماعي، ورفع درجة الانضباط والتخطيط المالي، لتحقيق أهداف النمو الاقتصادي المستدام.

من المتوقع في عام 2021 أن تسهم جهود الإصلاح المالي في تعزيز مستوى الإيرادات التي من المتوقع أن تصل إلى 849 مليار ريال بارتفاع نسبته 10.3 في المائة مقارنة بمستوى الإيرادات المتوقعة لعام 2020، فيما يتوقع تواصل ارتفاعها إلى مستوى 864 مليار ريال العام المقبل. في المقابل، يقدر إجمالي الإنفاق في ميزانية عام 2021 بنحو 990 مليار ريال منخفضاً عن المتوقع للعام 2020 بنسبة 7.3 في المائة بما يشكل نحو 34.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك مع استمرار جهود الحكومة في رفع كفاءة الإنفاق. تشمل تقديرات الإنفاق الحكومي لعام 2021 وال المدى المتوسط مواصلة الصرف على برامج تحقيق الرؤية والمشاريع الكبرى المتضمنة في رؤية المملكة لعام 2020 وعلى برامج منظومة الدعم والإعانات الاجتماعية (8).

بناء عليه، من المتوقع أن ينخفض عجز الميزانية في نهاية العام المالي 2021 إلى 4.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وأن يستمر بالانخفاض التدريجي على المدى المتوسط ليصل إلى نحو 3.0 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2022. يأتي ذلك استكمالاً للجهود الحكومية لتعزيز كفاءة الإنفاق وتحقيق مستهدفات الاستدامة. كما يتوقع أن تستمر الحكومة في إتباع سياسة تمويلية متنوعة ما بين إصدارات الدين العام، والسحب من الاحتياطيات الحكومية لتمويل العجز الحكومي.

في ضوء ما سبق، يتوقع أن يبلغ رصيد الدين العام نحو 937 مليار ريال أي حوالي 32.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2021 وأن يواصل الارتفاع إلى نحو 1,013 مليار ريال في نهاية عام 2022 أي ما نسبته 33.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهي مستويات تقل بشكل ملحوظ عن السقف المحدد للدين العام عند مستوى 50 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. كما يتوقع أن يتم المحافظة على رصيد الاحتياطيات الحكومية حسب ما تم الإعلان عنه في ميزانية عام 2020 عند 280 مليار ريال في عام 2021، ونحو 265 مليار ريال في عام 2022.

جدول رقم (1)

إصلاحات المالية العامة خلال أفق التوقع: السعودية

الإيرادات	إصلاحات المالية العامة
	الاستمرار في تنمية وزيادة تنوع مصادر الإيرادات غير النفطية بتوفير موارد تساهم في تنفيذ خطط التحول الاقتصادي وتمويل النفقات ذات البعد الاجتماعي من خلال:
	✓ مواصلة تطبيق المقابل المالي على الوافدين وفق ما سبق الإعلان عنه.
	✓ مواصلة تطبيق التصحيح التدريجي لأسعار الطاقة وحتى الوصول إلى الأسعار المرجعية.
	✓ تطبيق الضرائب الانتقائية، ورفع نسبة ضريبة القيمة المضافة من 5 في المائة إلى 15 في المائة اعتباراً من شهر يوليو من عام 2020.
	✓ زيادة الرسوم الجمركية لعدد من السلع التي بدأ تطبيقها في 20 يونيو من عام 2020.
	✓ إعفاء التوريدات العقارية من ضريبة القيمة المضافة واستبدالها بضريبة التصرفات العقارية بنسبة 5 في المائة من قيمة العقار الذي يراد بيعه أو نقل حيازته بدءاً من شهر أكتوبر من عام 2020.

8 وزارة المالية، السعودية، (2021). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، أبريل.

تقرير آفاق الاقتصاد العربي – أبريل 2021

تقارير آفاق قطرية: السعودية

✓ المحافظة على الأسقف المعتمدة للنفقات لعام 2021 والمدى المتوسط المخطط لها سابقاً في ميزانية عام 2020 بالتركيز على أولويات الإنفاق.	إصلاحات العمامة	النفقات
✓ تعزيز القدرة على التعامل مع الأزمات من خلال المحافظة على استقرار المالية العامة والاقتصاد الوطني على المديين المتوسط والطويل. ✓ استمرار جهود الحكومة في تعزيز كفاءة الإنفاق وتحقيق مستهدفات الانضباط المالي حيث تستهدف خفض عجز الميزانية بشكل تدريجي على المدى المتوسط.	إصلاحات الموازنة العامة	إدارة
✓ تلبية الاحتياجات التمويلية عن طريق سياسة تمويل متنوعة ما بين خيارات إصدارات الدين والسحب من الاحتياطيات الحكومية. ✓ تركيز استراتيجية الدين العام على إصدار أدوات الدين في السوقين المحلي والخارجي مع التركيز على تطوير وتعميق أسواق الدين المحلية. ✓ السعي للوصول إلى أسواق الدين العالمية ضمن استراتيجية لإدارة المخاطر والحصول على تسعيرات عادلة لإصدارات الدين العام. ✓ البحث في أسواق ومنهجيات تمويل جديدة من خلال التمويل الحكومي البديل. ✓ ضمان بقاء معدلات الدين العام عند المعدلات الآمنة وللمحافظة على الاستدامة المالية رغم تعديل سقف الدين العام من 30 في المائة إلى 50 في المائة على المدى المتوسط.	إصلاحات إدارة الدين العام	

وزارة المالية، (2021). السعودية. "صندوق النقد العربي: سبتيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، أبريل.